أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000-2016"

The Impact of Government Spending on Inflation, "An Econometric Study on the North African Countries for the Period: 2000-2016"

سارة برحومة[1،*]، رابح بلعباس[2]

[1] مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف– المسيلة– (الجزائر).

[2] جامعة محمد بوضياف– المسيلة– (الجزائر).

تاريخ الاستلام: 2019/03/20؛ **تاريخ المراجعة**: 2019/06/10؛ **تاريخ القبول**: 2019/11/18؛

ملخص : هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في دول شمال إفريقيا الأربعة المتمثلة في الجزائر، تونس، مصر والمغرب، وقد استخدمت الدراسة أساليب النمذجة القياسية، حيث تم تطبيق نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data على سلسلة زمنية سنوية لكل من الإنفاق الحكومي مقدر بالقيم الحقيقية ومعدل التضخم الخاص بمؤشر الأسعار الاستهلاكية CPI خلال الفترة(2000-2016)، سلسلة البيانات التي اعتمدنا عليها أخذت من قاعدة بيانات البنك الدول WDI.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي أثر طرديا على التضخم في الدول محل الدراسة، أي أن السياسات الإنفاقية التوسعية تضغط على الأسعار نحو الارتفاع وتغذي ظاهرة التضخم، ويفسر ذلك بأن الإنفاق الحكومي شجع الطلب على السلع والخدمات النهائية الاستهلاكية أكثر من الطلب على السلع الإنتاجية خلال فترة الدراسة، كما أظهرت النتائج أن حجم ظاهرة التضخم متفاوت في دول شمال إفريقيا، حيث تتفاقم ظاهرة التضخم بحدة أكثر في كل من تونس ومصر مقارنة بالجزائر والمغرب.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي ؛ التضخم ؛ دول شمال إفريقيا ؛ نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panal Data.

تصنيف JEL : B23,C41,C87

Absract : This paper aimed to study the impact of government expenditure on inflation in the four North African Countries: Algeria, Tunisia, Egypt and Morocco. The study used standard modeling techniques, where the time series data models were applied to an annual time series for government expenditure estimated in real terms and CPI inflation rate during the period (2000-2016), and the adopted series of data was taken from the WDI Country Database. This study concluded that the government spending has a direct impact on inflation in the countries under study, due to the applied expansionary spending policies which pushed prices higher and fed inflation. This can be explained by the government spending which encouraged demand for consumer goods and services more than demand for productive goods. Furthermore, the results showed that the inflation rate is disparate in the North African Countries during the period of study, where it was more severe in Tunisia and Egypt compared with Algeria and Morocco.

Keywords: government expenditure; inflation; North African Countries; time series data models Panal Data.

Jel Classification Codes : C87;C41;B23.

* Corresponding author, e-mail : berrehouma.s@univ-msila.dz

I- تمهيد:

إن الدراسة النظرية للنفقات العامة لقيت اهتماما بالغا في المدة الأخيرة، وذلك لتعاظم دور الدولة وتوسع سلطاتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، بحيث تسعى كل دولة من خلال الإنفاق العام والأدوات الأخرى للمالية العامة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية مثل تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة البطالة ورفع معدلات النمو الاقتصادي، تشجيع الاستثمار، تحقيق التنمية، إعادة الاعمار، رفع مستوى معيشة الطبقات ذات الدخل المنخفض، والتقليل من التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع.

ولعل أهم هذه الأهداف هو محاربة التضخم وتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وهذا نظرا لما لهذه الظاهرة (التضخم) من آثار سلبية على اقتصاديات الدول النامية منها والمتقدمة، وبالتالي يبقى طموح أي دولة هو تخفيض معدل التضخم إلى مستويات دنيا (وحسب الاقتصاديين المعدل الطبيعي للتضخم يكون بين 1% إلى 3%).

وتحقيقا لهذه الأهداف فقد نهجت السلطات الجزائرية سياسة الإنفاق العام من اجل بناء الاقتصاد الجزائري وإعادة هيكلته وتحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تميز الإنفاق العام الجزائري بالارتفاع خاصة ابتداء من سنة 2001 وذلك بسبب زيادة إيرادات الدولة الناتجة من تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية، فالتوسع في الإنفاق العام كانت سياسة السلطات الجزائرية من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة والتضخم.

- **تحديد المشكلة:** تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر، المغرب، تونس، مصر للفترة (2000-2016)؟

- **فرضية البحث:** سنحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي في ضوء الفرضية التالية:

"**يؤدي الإنفاق العام التوسعي إلى تزايد معدل التضخم إذا كان هذا التزايد في الإنفاق لا يقابله زيادة حقيقية في حجم الإنتاج**" أو بعبارة أخرى "**يؤدي ارتفاع حجم النفقات العامة إلى ارتفاع معدلات التضخم إذا كان الاقتصاد يعاني من جهاز إنتاجي غير مرن**".

- **أهمية البحث وهدفه:**

تكمن أهمية هذا البحث في:

- اختبار مدى تأثير السياسة الإنفاقية التي تنتهجها السلطات الجزائرية ودول شمال إفريقيا على معدلات التضخم.
- تعالج هذه الدراسة مشكلة التضخم والتي تؤثر بشكل مباشر وسلبي على مداخيل أفراد المجتمع، فمن الأهمية البحث في الأدوات الاقتصادية الملائمة لمكافحتها.
- تمثل أهمية في الحاضر والمستقبل لصانعي القرار.

وبناءا على ما سبق تكمن أهداف الدراسة في:

- معرفة مدى تأثير الإنفاق العام على التضخم في الجزائر ودول شمال إفريقيا للفترة (2000-2016).
- دراسة مدى تأثير التوسع في النفقات العامة في دول شمال أفريقيا عامة والجزائر خاصة في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) على معدلات التضخم.
- تقديم المقترحات والتوصيات التي من شانها أن تساهم في التوظيف الأمثل للنفقات العمومية في الدول محل الدراسة.

- **حدود الدراسة:** تتحدد دراستنا من جانبين:

- **جانب زماني:** تغطي فترة الدراسة 17 سنة كاملة من سنة 2000 إلى 2016، لدراسة تطور الإنفاق العام وأثره على معدلات التضخم بدول شمال أفريقيا.
- **جانب مكاني:** اهتمت الدراسة بأثر الإنفاق العام على التضخم في دول شمال إفريقيا مع التركيز على حالة الجزائر.

- **الدراسات التجريبية السابقة:**

- **دراسة (نور الدين بوالكور،2016)**[1]: حول **تحليل وقياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)**، وهدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم معبرا عنه بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة (1970-2015) في الأجلين القصير والطويل معتمدا في ذلك على الأساليب القياسية كاختبار استقرارية السلاسل الزمنية والتكامل المشترك، ونموذج تصحيح الخطأ وسببية جرانجر، وقد توصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي والرقم القياسي لأسعار المستهلك على علاقة تكاملية مشتركة في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- **دراسة (سيماء محسن علاوي، 2016)**[2]: **حول دور السياسة المالية في معالجة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)**، واهتمت الدراسة بظاهرة التضخم وكيفية معالجتها باستخدام أدوات السياسة المالية مع التركيز على الاقتصاد العراقي معتمدة في ذلك على الأساليب القياسية، واستخلصت الدراسة أن الإيرادات الضريبية تمارس دورا هاما في التأثير على معدل التضخم من خلال العلاقة الايجابية التي بينهما وكما عكستها معلمة المتغير المستقل، في حين أن تأثير النفقات العامة يتسم بكونه ضعيف (علاقة ايجابية ضعيفة).

- **دراسة (رحاب عبد الرحمان الساير بكرين، 2015)**[3]: **حول دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة (2000-2013)**، وتمحورت الدراسة حول توضيح دور الإنفاق الحكومي الجاري في التضخم وعرض الوضع القائم للتضخم في السودان وكيفية معالجته بواسطة السياسة المالية والنقدية معتمدة في ذلك على المنهج الإحصائي والوصفي والتحليلي، وخلصت الدراسة على انه هناك علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي الجاري والتضخم في السودان، وان الزيادة الظاهرية في أرقام الإنفاق الجاري والاعتماد على السلع المستوردة من الخارج كان إحدى أسباب زيادة معدلات التضخم، وان الحل هو توجيه الإنفاق العام للمجالات الإنتاجية يقود إلى تخفيض معدلات التضخم.

- **دراسة (Zuhairah Bukhari and Zarinah yusof، 2014)**[4]: **حول التأثيرات الاقتصادية الكلية للسياسة المالية في ماليزيا**، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا للفترة (1970-2012)، لاسيما بشان تأثيرات السياسة المالية على النمو والتضخم من خلال تطبيق نموذج تحليل التكامل ونموذج تصحيح الأخطاء على البيانات، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طويلة الأمد بين الإنفاق العام والتضخم، فالإنفاق المالي له تأثير تضخمي، أي أن إجمالي الإنفاق له تأثير ايجابي على التضخم.

- **دراسة (Tai Dang Nguyen،2014)**[5]: **حول تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم في الاقتصادات الآسيوية الناشئة: دراسة حالة الهند وفيتنام واندونيسيا**، تبحث هذه الدراسة اثر الإنفاق الحكومي على التضخم على المدى الطويل والقصير في ثلاث اقتصادات ناشئة من آسيا: الهند، اندونيسيا، الفيتنام من خلال تطبيق نموذج التكامل المشترك ونموذج vector error على بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1970-2010) والنتائج تشير إلى أن الإنفاق الحكومي له تأثير ايجابي وإحصائي على التضخم في البلدان الثلاثة على المدى الطويل، أما على المدى القصير بالنسبة للهند يوجد اثر ايجابي للإنفاق الحكومي على التضخم، اندونيسيا تأثير الإنفاق الحكومي على التضخم سلبي، أما الفيتنام يمتد تأثير المدى القصير من التضخم إلى الإنفاق الحكومي.

- **دراسة (سلام الشامي،2014)**[6]: **حول تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)**، حيث حاولت الباحثة توضيح العلاقة ما بين الإنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة مستخدمة في ذلك عدة مداخل وصفية وكمية، وخلصت هذه الدراسة على أن الأثر الرئيس ينبع من الإنفاق العام باتجاه الضغوط التضخمية في ليبيا في الفترة محل الدراسة، وأن التزايد في الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب كان نتيجة للزيادة في نمو الإنفاق العام.

- **دراسة(David Oluseun Olayungbo، 2013)**[7]: **حول الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا**، حيث حاول الباحث دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والتضخم في نيجيريا خلال الفترة (1970-2010)، واظهر اختبار السببية أن هناك علاقة عكسية

بين الإنفاق الحكومي والتضخم بحيث أن انخفاض الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة في معدل التضخم ومن خلال نموذج VAR اتضح أن الضغوطات التضخمية تبقى تابعة للإنفاق الحكومي أي أن ارتفاع التضخم ناتج عن انخفاض الإنفاق الحكومي.

- **دراسة (2012،ndari surjaningsih and all)**[8]: **حول تأثير السياسة المالية على الإنتاج والتضخم**، حيث هدفت الدراسة لتوضيح تأثير السياسة المالية على الإنتاج والتضخم من خلال تطبيق نموذج التصحيح VECM على بيانات ربع سنوية تغطي الفترة من (1990-2009)، وأظهرت النتائج التجريبية على أن زيادة الإنفاق الحكومي لديها تأثير ايجابي على الإنتاج، في حين أن الزيادة الضريبية لها تأثير سلبي، وهناك تأثير اكبر للإنفاق الحكومي على الإنتاج مقارنة بالسياسات الضريبية لذلك فان الإنفاق الحكومي هو أكثر فعالية لتحفيز النمو الاقتصادي في أوقات الركود مقارنة مع السياسات الضريبية، في حين أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انخفاض التضخم (أي وجود علاقة سلبية بين الإنفاق الحكومي والتضخم).

يلاحظ أن الدراسات السابقة يصب مضمونها في محتوى دراستنا وهو **"اثر الإنفاق العام على التضخم"**، فبعض الدراسات وجدت أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق العام والتضخم كدراسة (سيماء محسن علاوي، 2016) ودراسة (سلام الشامي، 2004) ودراسة (Zuhairah Bukhari and Zarinah yusof، 2014)، وهناك من أكدت على وجود علاقة عكسية بين الإنفاق العام والتضخم كدراسة (David Oluseun Olayungbo، 2013) ودراسة (2012،ndari surjaningsih and all) ودراسة (2014،Tai Dang Nguyen) بالنسبة لحالة اندونيسيا في المدى القصير، كما اهتمت الدراسات السابقة بتوضيح اتجاه وسلوك العلاقة بين الإنفاق العام والتضخم ووجدت أن الأثر الرئيس ينبع من التضخم باتجاه الإنفاق الحكومي كدراسة (Tai Dang 2014،Nguyen) في حالة دولة فيتنام.

I.1- الخلفية النظرية لعلاقة الإنفاق العام بالتضخم:

I .1- 1- الإنفاق العام:

I .1- 1- 1- تعريف الإنفاق العام: يمكن تعريف النفقة العامة كما يلي:

-النفقة العامة هي مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة.[9]

-النفقات العامة هي مبلغ من المال نقدي يصدر عن دولة أو عن أي شخص معنوي عام، بقصد تحقيق منفعة عامة.[10]

-وتعرف أيضا بأنها تلك المدفوعات التي تقوم بها الدولة للحصول على السلع والخدمات كالأجور والرواتب ومشتريات الحكومة من السلع المختلفة.[11]

للنفقة العامة ثلاث أركان أو عناصر أساسية وهي:

-**النفقة العامة مبلغ نقدي**: النفقة العامة تحتم استعمال مبلغ نقدي تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة ثمنا لما تحتاجه من منتجات سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة.[12]

-**صدور النفقة العامة عن الدولة أو إحدى سلطاتها المكونة لها**: لا يعتبر المبلغ النقدي المنفق لأداء الخدمة العامة بمثابة نفقة عامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويتوافر هذا الركن بوضوح متى كانت النفقة صادرة من الحكومة التي تتمتع بشخصية إدارية وذمة مالية مستقلة.[13]

-**النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام**: ويجب أخيرا لاعتبار المبالغ النقدية التي تنفقها الأشخاص العامة بمثابة نفقة عامة أن تكون الغاية منها أداء خدمة عامة ينتج عنها تحقيق نفع عام يستفيد منه مجموع المواطنين وليس فردا معينا بالذات.[14]

I .1- 1- 2- تقسيمات النفقة العامة : يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقة العامة من أهم تلك المعايير:

-**معيار طبيعة النفقة**: واستنادا إلى هذا المعيار يتم التمييز بين نوعين من النفقات:

- **النفقات الحقيقية**: "وهي التي تنفقها الدولة من اجل الحصول على سلع والخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين ومستخدمي الدولة وشراء الأجهزة والفوائد التي تدفعها على القروض العامة ".[15]

- **النفقات التحويلية**: "تتمثل هذه المجموعة من النفقات في النفقات الحكومية التي تتم في اتجاه واحد فقط، حيث تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي، القطاع المنزلي، القطاع الإنتاجي وقطاع العالم الخارجي". [16]

- **معيار دورية النفقة**: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة أو الحكومية إلى نوعين نفقات جارية ونفقات رأسمالية:
- **النفقات الجارية العامة (العادية)**: وهي تلك النفقات التي لا يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية أو العادية، ويتصف هذا النوع من النفقات بالدورية أي تتكرر سنويا.
- **النفقات العامة الرأسمالية (الاستثمارية)**: ويقصد بالنفقات الرأسمالية النفقات الاستثمارية أو الاستثمار في الأصول لفترات زمنية طويلة عند قيام الدولة بإنشاء مباني أو مشاريع إنتاجية أو إقامة طرق ...الخ.
- **معيار الهدف من النفقة**: استنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة إلى ثلاث مجموعات:
- **النفقة العامة الإدارية**: وهي تلك النفقات العامة اللازمة لإدارة كافة المرافق العامة وتشمل هذه النفقات: الرواتب والأجور والمكافآت والبدلات ...الخ، وكل النفقات الضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية.
- **النفقة العامة الاقتصادية**: وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بعدة خدمات تحقيقا لبعض لأهداف الاقتصادية كزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني من خلال زيادة المتاح من استثمارات للبنية الأساسية وزيادة كفاءتها.
- **النفقات العامة الاجتماعية**: وهي تلك النفقات التي يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة.

I .1- 2- التضخم :

I .1- 2- 1- تعريف التضخم : للتضخم تعاريف متعددة أهمها :

- التضخم هو ارتفاع مستمر للمستوى العام للأسعار وما يقابله من تدهور القوة الشرائية للعملة في أسواق السلع والخدمات[17].
- التضخم هو زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي، فإذا لم يستطع العرض الكلي مجاراة الطلب الكلي يؤدي ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار[18].

I .1- 2- 2- أنواع التضخم :

- **التضخم الجامح**: التضخم الجامح هو مرض اقتصادي ينشا في ظل ظروف قاسية كالحرب، وسوء الإدارة السياسية، أو الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد قائم على السوق.
- **التضخم المتسارع**: ويقصد به ارتفاع المستوى العام للأسعار بنسبة تتراوح بين 3% إلى 10 %سنويا.
- **التضخم الزاحف**: يستخدم هذا المصطلح للدلالة على ارتفاع المستوى العام للأسعار بمعدلات بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا، أي أن هذا الارتفاع يكون بطيئا ويمكن السيطرة عليه.

وينتج عن هذه الظاهرة جملة من الآثار أهمها: انخفاض قيمة النقود، انخفاض شديد في الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة، كما يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخول والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي للدولة.

I .1- 3- علاقة الإنفاق العام بالتضخم :

عندما لا تنجح الحكومات المعاصرة في مواجهة الضغوط التضخمية عن طريق إجراءات السياسة النقدية، فإنها تكون ملزمة باستخدام مجموعة من وسائل وأدوات السياسة المالية، ومن أهم تلك الأدوات الإنفاق العام، حيث تباشر سياسة الميزانية تأثيرها في الرقابة على التضخم والانكماش من خلال الإنفاق الحكومي سواء الاستهلاكي أو الاستثماري برفع معدلاته أو تخفيضها حسب الأحوال الاقتصادية السائدة[19].

ففي حالة وجود فجوة تضخمية تقوم الحكومة بتخفيض الإنفاق الحكومي، مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك والتأثير على أوجه الإنفاق الأخرى وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار كما هو موضح في الشكل (01)

يلاحظ من الشكل (01) أن الاقتصاد يتوازن عند النقطة (E0)، وهذا يعني أن مستوى الإنفاق الكلي يفوق مستوى الاستخدام التام (Yf)، أي أن هناك فجوة تضخمية ناتجة عن ارتفاع مستوى الطلب الكلي على المستوى المطلوب، مما يترتب عليه ارتفاع المستوى العام للأسعار وتحقق زيادة اسمية في الدخل الوطني قدرها (Δy)، وفي هذه الحالة تطبق الحكومة سياسة مالية انكماشية، وذلك بتخفيض حجم الإنفاق العام، مما يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الاستهلاك(c) والاستثمار(I)، فينتقل منحنى الإنفاق الكلي إلى الأسفل، وبذلك يتراجع مستوى الإنفاق الكلي إلى النقطة (E1) ويتم القضاء على الفجوة التضخمية.

I.2- تطور الإنفاق الحكومي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2016):

I .2-1- تطورات الإنفاق العام في الجزائر للفترة (2000-2016):

لقد شهدت الفترة 2001-2014 والتي عرفت بفترة البرامج التنموية "برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014) " زيادة كبيرة في مستوى الإنفاق العام وهو ما يلاحظ من خلال الشكل رقم(02)، حيث انتقل من 7 مليار دولار سنة 2000 إلى حوالي 12 مليار دولار سنة 2004 ثم إلى ما يتجاوز 27 مليار دولار سنة 2010 لتصل سنة 2014 بمستوى إنفاق قدره 42 مليار دولار، وتعود هذه الزيادة الكبيرة إلى ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، وذلك لان الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات المحروقات، بحيث أن الإيرادات البترولية تحظى بحصة الأسد من إجمالي الإيرادات العامة. إن هذه الزيادة في الإنفاق العام تعبر عن انتهاج الدولة سياسة انفاقية توسعية تهدف إلى تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية من اجل تنشيط الطلب الكلي.

أما خلال سنتي 2015 و2016 فقد شهد الإنفاق الحكومي إنخفاضا محسوسا، حيث تقلص من 42 مليار دولار سنة 2014 إلى 33 مليار دولار سنة 2016، ويفسر هذا الانخفاض بانهيار أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110 دولار في جوان 2014 ليصل إلى ما دون 40 دولار مطلع عام 2016، أي انخفض بنسبة تفوق 70%، وكل هذا يوضح أن حجم النفقات العامة في الجزائر يتحدد بناءا على الإيرادات البترولية.

والجدير بالذكر أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تعرف أي نوع من الثبات والاستقرار، لكن في المجمل يمكن القول أنها ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنوات محل الدراسة من 13,58% سنة 2000 إلى 21% سنة 2016، والسبب في ذلك التوسع في المشاريع الاستثمارية العمومية "برامج الإنعاش الاقتصادي" وهو ما يوضحه الشكل رقم (03).

I .2-2- تطورات الإنفاق العام في دول مصر، المغرب وتونس للفترة (2000-2016):

في ضوء الحاجات المتزايدة لتحسين الأوضاع المعيشية والحد من الفقر والتقليل من التباين في توزيع الثروة بين أفراد المجتمع وخلق فرص عمل وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وإعادة الاعمار وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى الظروف السياسية التي تمر بها المنطقة العربية كل هذا أدى إلى تكوين ضغوطات لزيادة الإنفاق العام، فمن خلال الشكل (02) نلاحظ ارتفاع حجم النفقات العامة في كل الدول محل الدراسة، بحيث نلاحظ أن النفقات العامة في المغرب انتقلت من حوالي 7 مليار دولار سنة 2000 إلى ما يقارب 20 مليار دولار سنة 2016، كما عرفت النفقات العامة في تونس ارتفاع ملحوظ من 3,5 مليار دولار سنة 2000 إلى8.4 مليار دولار سنة 2016، ومصر من 11 مليار دولار سنة 2000 إلى 38 مليار دولار سنة 2016.

ما يستنتج من ذلك هو أن الإنفاق العام كان يتجه نحو الارتفاع في دول شمال إفريقيا لكن الارتفاع كان متفاوت بين هذه الدول وبشكل تدريجي بما يتناسب واحتياجاتهم للتنمية ودعم الاستثمارات، كما أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والمغرب ومصر لم تشهد تقلبات كبيرة، فكانت تقريبا محافظة على نفس معدلات التزايد في مستوياتها، وهو ما يوضحه الشكل رقم (03).

I.3- ظاهرة التضخم في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2016) :

تعد ظاهرة التضخم حالة مرضية تعاني منها أغلبية الاقتصاديات العالمية سواء دول متقدمة أو نامية، ومن خلال هذا الفرع سيتم التطرق إلى تطور معدلات التضخم في دو شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2016).

يبين الشكل (04) تطور التضخم الاقتصادي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة (2000-2016)، والذي عرف تذبذبات وتباين معتبر في معدلاته بين هذه الدول، وعليه سيتم تحليل كل دولة على حدا كما يلي:

الجزائر: عرف معدل التضخم ادني مستوياته سنة 2000، حيث قدر ب 0,33% وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المنتهجة وضبط الأسعار والموارد والكتلة النقدية في الاقتصاد، أما في سنة 2001 ارتفع معدل التضخم إلى 4,23% وذلك نتيجة ضخ كتلة نقدية تدخل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وارتفاع الأجور، كما سجل انخفاض ملحوظ سنة 2002 حيث وصل إلى 1,42%، لكن سرعان ما عاود الارتفاع وذلك سنة 2004 حيث وصل معدل التضخم 3,96%، وقد انتهجت السلطة النقدية سياسة حازمة لمراقبة ومحاربة التضخم وكانت هذه السياسة مجدية في عامي 2005 و2006 حيث انخفض التضخم إلى 1,38% و2,31% على التوالي.

ومع بداية سنة 2010 قامت الحكومة بإلغاء كافة القروض الاستهلاكية بما فيها قروض السيارات وهو ما أدى إلى تخفيض معدل التضخم إلى 3,91% نهاية عام 2010، عاودت وتيرة التضخم إلى الارتفاع سنة 2011 و2012 إلى حدود 4,52% و8,89% على التوالي وهذا راجع لارتفاع الكتلة النقدية من 8162,8 مليار دج سنة 2010 إلى 11015,1 مليار دج سنة 2012، ثم انخفض معدل التضخم سنة 2013 إلى 3,25% ليصل سنة 2014 إلى 2,91% ونرجع هذا الانخفاض إلى قيام بنك الجزائر في 2013 بإدخال أداة جديدة لاسترجاع السيولة لستة أشهر ورفع معدل الاحتياطات الإجبارية وهذا بهدف تدقيق إدارة السياسة النقدية.

أما سنتي 2015 و2016 شهدت ارتفاع لمعدلات التضخم، حيث وصل إلى 4,78% و6,39% على التوالي، وهذا كان نتيجة تدهور سعر صرف الدينار مع زيادة الطلب على الواردات.

مصر: من خلال الشكل(04) نلاحظ أن معدلات التضخم كانت هي الأكبر مقارنة مع بقية دول شمال إفريقيا، فبعدما نجحت الحكومة المصرية في السيطرة على التضخم عام 2000 بمعدل 2,7% سرعان ما خرجت نسب التضخم عن سابق سيطرة الحكومة عليها وبلغت 11,8% عام 2009 بعد أن كانت قد قاربت على 19% في 2008 لتصل سنة 2016 بمعدل تضخم قدره 13,84%.

لقد عرفت مصر ارتفاع كبير في نسب التضخم وذلك نتيجة لتدني قيمة العملة المحلية وزيادة الاعتماد على الواردات السلعية، كما أن المشاكل السياسية كان لها اثر بالغ على الاقتصاد المصري وزيادة معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.

المغرب: توجهت الحكومة المغربية نهاية التسعينات إلى السيطرة على التضخم، وذلك من خلال:

- إتباع سياسة تقشفية صارمة لهدف وقف تدهور عجز الموازنة.
- تخفيض النفقات الحكومية
- إعادة تأهيل المؤسسات الإنتاجية

فكانت نتيجة هذه السياسة مجدية، بحيث نلاحظ أن **معدلات التضخم في المغرب الأكثر انخفاضا بمنطقة شمال إفريقيا خلال فترة (2000-2016)**، فقدر سنة 2000 ب 1,89% وانخفض إلى 0,98%سنة 2005، ثم عرف ارتفاع سريع سنة 2006 بمعدل 3,28% لكن شهد بعد ذلك انخفاض تدريجي ليصل إلى 0,43% سنة 2014، أما سنتي 2015 و2016 ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف ليصل إلى 1,55% و1,63% على التوالي.

تونس: من خلال الشكل رقم (04) نلاحظ أن معدلات التضخم في تونس كانت مقبولة مع وجود تذبذبات طفيفة، كما يمكن القول أنها كانت مستقرة بين 2 %- 3% خلال الفترة (2000-2009).

أما في سنة 2010 والتي تميزت باندلا ع الثورة التونسية وكنتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني في البلاد استقر معدل التضخم في مستوى مرتفع نسبيا خلال فترة 2010-2014 مقارنة بالسنوات السابقة، فقدر معدل التضخم سنة 2010 ب 4,41% وسنة 2014 بحوالي 5% وذلك نتيجة:

- التوسع النقدي المعتمد من طرف البنك المركزي بهدف دعم النشاط الاقتصادي وتغطية احتياجات الجهاز المصرفي من السيولة؛
- وارتفاع أسعار المواد الأساسية المستوردة؛
- تواصل انخفاض سعر صرف الدينار، حيث بلغ سعر الدينار أمام اليورو 2,128 وأمام الدولار 1,607 سنة 2013.

أمام هذه الضغوط التضخمية عزم البنك المركزي التونسي سنة 2013 تطبيق سياسة نقدية انكماشية وعلى هذا الأساس تم الترفيع لنسب الفائدة الرئيسية ثلاث مرات متتالية، بحيث قدرت سنة 2013 ب 4,5%، وكنتيجة لهذه السياسة انخفض معدل التضخم إلى 4,85% و3,71% سنتي 2015 و2016 على التوالي. [20]

II – الطريقة والأدوات:

سنحاول من خلال هذه الدراسة التطبيقية تقدير أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في دول شمال إفريقيا المتمثلة في كل من المغرب الجزائر، تونس ومصر، خلال الفترة (2000-2016)، حيث سيتم تطبيق نماذج البيانات السلاسل الزمنية المقطعية Panel Data.

سيطبق هذا النموذج على سلسلة من البيانات السنوية لكل من معدل التضخم المقدر باستخدام مستوى الأسعار الاستهلاكية **CPI** والإنفاق الحكومي، حيث يرمز للمعدل التضخم بالرمز ***inf*** وللإنفاق الحكومي بالرمز ***G***، ولأجل استبعاد فرضية خطية العلاقة بين المتغيرين واستبعاد التشتت الكبير بين درجات قياس المتغيرين، تم إدخال اللوغاريتم العشري على كلا المتغيرين، ليكون بذلك ***Linf*** هو رمز لوغاريتم معدل التضخم و***LG*** هو رمز لوغاريتم الإنفاق الحكومي, البيانات السنوية التي بنيت عليها هذه الدراسة القياسية مصدرها قاعدة بيانات البنك الدولي.

النموذج المقدر يأخذ الصيغة التالية:

$$Linf_{it} = f(LG_{it})$$

$$Linf_{it} = c + \beta LG_{it} + \mu_{it}$$

حيث: c ثابت، β ثابت معامل الإنفاق الحكومي، μ_{it}سلسلة البواقي (أخطاء النموذج).

III– النتائج ومناقشتها:

ان عملية تقدير نماذج البيانات المقطعية المختلطة تمت باستخدام برمجية **Stata15.1**، حيث نتائج تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي (**PRM**) ونموذج التأثيرات الثابتة (**FEM**) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، مبينة في الجدول (01).

التحليل الإحصائي:

تظهر النتائج في الجدول السابق التي تقدر النماذج الثلاثة الخاصة بيانات السلاسل الزمنية المقطعية التي تقدر معدلات التضخم في دول شمال إفريقيا (الجزائر، تونس، المغرب ومصر) بدلالة الإنفاق الحكومي أن نموذج الانحدار التجميعي غير مقبول إحصائيا بينما نموذجي التأثيرات الثابتة والعشوائية مقبولين إحصائيا، حيث تشير النتائج إلى أن كل من الثابت والإنفاق الحكومي في النموذج الأول غير معنويين، كم أن اختبار فيشر غير معنوي، حيث تشير إحصائية فيشر F_Test=3.90 واحتماليته تساوي 0.053 وهي أكبر من 5%، كما أن معامل التحديد ضعيف جدا ويساوي 0.05، في حين النموذجين الآخرين (نموذج التأثيرات الثابتةFEM، ونموذج التأثيرات العشوائيةREM) مقبولين إحصائيا، حيث أن معالم كل من الإنفاق الحكومي والثابت معنوية إحصائية(اقل من 1%)،كما أن معامل التحديد في النموذجين يتذبذب في حدود 0.59، أي أن القدرة التفسيرية لهذه النماذج تفسر ما يقارب 60% من تغيرات التضخم في هذه الدول، كما تشير إحصائية اختبار فيشر F_Test في نموذج التأثيرات الثابتة حيث F_Test=23.27 وProb_F=0.00 ما يعني أن نموذج التأثيرات الثابتة مقبول بشكل عام، وهو ما توضحه نتائج اختبار وولد Wald Test في نموذج التأثيرات العشوائية (Wald Test=10.96; Wald_Prob=0.00) ما يعني أن الاختبار معنوي عند 1%، وبالتالي نموذج التأثيرات العشوائية مقبول بشكل عام.

أما فيما يتعلق باختبارات التجميعية فقد بينت نتائج اختبار فيشر F Test للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعيPRM ونموذج التأثيرات الثابتة FEM أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل حيث تساوي إحصائية هذا الاختبار 28.14 واحتماليته تساوي 0.00(الفرضية الصفرية لهذا الاختبار تقول أن نموذج الانحدار التجميعي أفضل من نموذج التأثيرات الثابتة)[21] ، أما اختبار Breush and Bagan test الذي يستخدم للمفاضلة بين نموذجي الانحدار التجميعي والتأثيرات العشوائية فيثبت ضرورة رفض الفرضية الصفرية لهذا الاختبار القائلة بأن نموذج الانحدار

التجميعيPRM هو الأفضل وقبول الفرضية البديلة التي تفيد بأن نموذج التأثيرات العشوائيةREM هو الأفضل لأن B and Bagan Test=140.76 واحتمالية هذا الاختبار تساوي 0.00، وللمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتةFEM والتأثيرات العشوائيةREM سنستخدم اختبار هوسمان Hausman Test، حيث في الفرض الصفري يكون نموذج التأثيرات العشوائية REM هو الأفضل[22]، وتشير النتائج إلى أن إحصائية Hausman Test=0.93 ; Prob=0.334 ما يعني قبول الفرض الصفري أي أن النموذج الأمثل لتفسير التضخم بدلالة الإنفاق الحكومي في دول شمال افريقيا هو نموذج التأثيرات العشوائيةREM، ويكتب النموذج على الصيغة التالية:

$$Linf_{it} = -8.35 + 0.87LG_{it}$$

وتوضح نتائج اختبار LM أن بواقي هذا النموذج مستقلة مع المقاطع، حيث قدرت قيمة LM Test=10.53 ; Prob=0.10، كما تشير نتائج اختبار (Jarque_Bera=4.46 ; Prob=0.10) لطبيعية البواقي أن البواقي تتوزع طبيعيا لأن احتمالية هذا الاختيار اكبر من 5% ما يعني قبول الفرض الصفري لهذا الاختبار الذي يفترض الطبيعية.

التحليل الاقتصادي:

يظهر الجدول رقم 02 التأثيرات العشوائية حسب البلد، حيث أن حجم ظاهرة التضخم يختلف من بلد إلى آخر في دول شمال إفريقيا وتبين النتائج أن الدولتين تونس ومصر أكثر تضررا من ظاهرة التضخم من الجزائر والمغرب خلال فترة الدراسة، حيث يظهر التغير في المعامل الثابت في نموذج تونس ومصر بإشارة موجبة، بينما يظهر في الجزائر والمغرب بإشارة سالبة ما يعني أن نموذج انحدار الإنفاق الحكومي على التضخم في تونس ومصر يقع أعلى من نماذج الجزائر والمغرب حسب الترتيب.

كما يتضح من النموذج المتوصل إليه أن الإنفاق الحكومي في دول شمال افريقيا له أثر طردي على معدلات التضخم في هذه الدول، حيث أن نسبة 1% تغير في الإنفاق الحكومي تؤدي إلى تغير طردي في معدل التضخم بنسبة 0.87%، وهو ما يبرز التأثير الكبير للسياسة الإنفاقية المنتهجة من طرف هذه الدول على معدلات التضخم. أما ما تعلق بأثر الإنفاق الحكومي على التضخم في كل دولة، فيلاحظ تباين في درجة واتجاه التأثير، ففي تونس ومصر التأثير كان طردي ويرجع ذلك الى تدني قيمة العملة المحلية وزيادة الاعتماد على الواردات السلعية، كما كان للمشاكل السياسية التي مر بها البلدان اثر بالغ على معدلات التضخم خلال فترة الدراسة، اما في الجزائر والمغرب فكان التأثير أقل حدة نظرا لما تمتع به البلدان من استقرار أمني وسياسي من جهة، وفعالية إجراءات السياسة النقدية في ضبط الأسعار في الجزائر والإجراءات التقشفية الصارمة التي انتهجتها المغرب في وقف تدهور عجز الموازنة من جهة أخرى.

IV– الخلاصة:

هدف التحليل الكمي والقياسي إلى دراسة أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في دول شمال إفريقيا المتمثلة في الجزائر تونس، مصر والمغرب باستخدام نماذج البيانات المقطعية المختلطة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

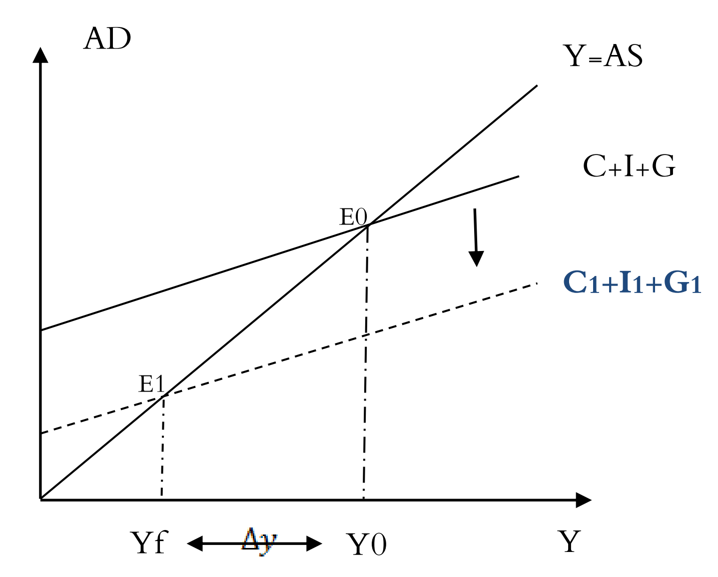
- نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الأفضل في تفسير أثر الإنفاق الحكومي على التضخم في دول شمال إفريقيا محل الدراسة، يعني أن الثوابت في النموذج غير ثابتة وعشوائية حسب كل قطاع، وهذا يفسر بخصوصية كل اقتصاد من اقتصاديات دول شمال إفريقيا، وظاهرة التضخم في دول شمال إفريقيا يختلف حجمها ويختلف تفسيرها وطبيعة علاقتها بالإنفاق الحكومي من بلد لآخر.
- تتأثر معدلات التضخم تأثيرا إيجابيا بالإنفاق الحكومي، أي أن السياسات المالية التوسعية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي تساهم في ارتفاع الأسعار وتفاقم ظاهرة التضخم في دول شمال إفريقيا، ويرجع هذا الانعكاس السلبي للسياسات المالية الإنفاقية التوسعية إلى طبيعة الإنفاق العمومي في هذه الدول، فالإنفاق الحكومي في هذه الدول يعتبر إنفاقا عقيما لا يخلق الثروة ولا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي لأنه إما إنفاق على السلع والخدمات التي تحتاجها القطاعات الحكومية كتجهيز المنشآت والهياكل العمومية وتسير أجور العمال في القطاع العام، أو إنفاق على البنية التحتية التي تعتبر في غالبيتها استثمارات مكلفة وغير منتجة.

- حجم ظاهرة التضخم يختلف من بلد لآخر في دول شمال إفريقيا، حيث تظهر النتائج أن جمهورية تونس في العقدين الأخيرين هي الأكثر تأثرا بظاهرة التضخم تليها مصر ثم الجزائر فالمغرب، ويبدو جليا أن تغير الثابت في نموذج تونس ومصر يأخذ قيما موجبة مقارنة مع النموذج الإجمالي لهذه الدول، في حين أن الجزائر والمغرب لهما تغير سالب مقارنة بالنموذج الكلي، ما يعني أن معادلة انحدار الإنفاق العام على التضخم في الجزائر والمغرب تقع أسفل من معادلة انحدار تونس ومصر، وهذا يدل على أن ظاهرة التضخم في الجزائر والمغرب اقل حدة منه في مصر وتونس، وقد يفسر ذلك بالاضطرابات السياسية التي عرفتها تونس ومصر في السنوات الأخيرة والتي كان لها وقعها السلبي على الجانب الاقتصادي، كما كان لتحرير سعر الصرف في جمهورية مصر أثر كبير على ارتفاع الأسعار وانهيار قيمة العملة المحلية.
- ننوه إلى أن نتائج الدراسة التطبيقية جاءت منطقية إلى حد ما وتتفق مع نتائج معظم الدراسات السابقة كدراسة (سيماء محسن علاوي، 2016) ودراسة (سلام الشامي، 2004)، ودراسة (Zuhairah Bukhari and Zarinah yusof، 2014) ودراسة (Tai Dang Nguyen،2014) في المدى الطويل، هذه الدراسات التي أكدت أن على أن علاقة الإنفاق العام بالتضخم علاقة طردية وأن الإفراط في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة وارتفاع معدلات التضخم.

V - ملاحق:

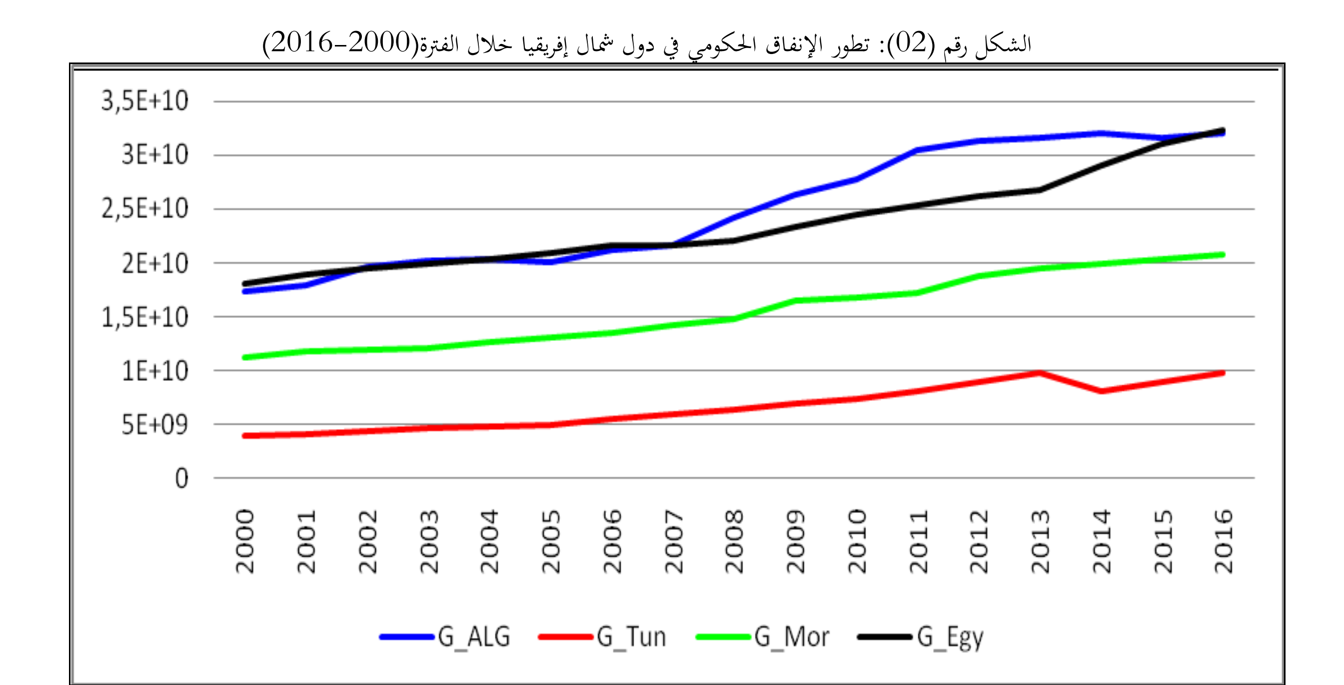
- ملحق الاشكال البيانية والجداول:

الشكل رقم (01): سياسة مالية انكماشية



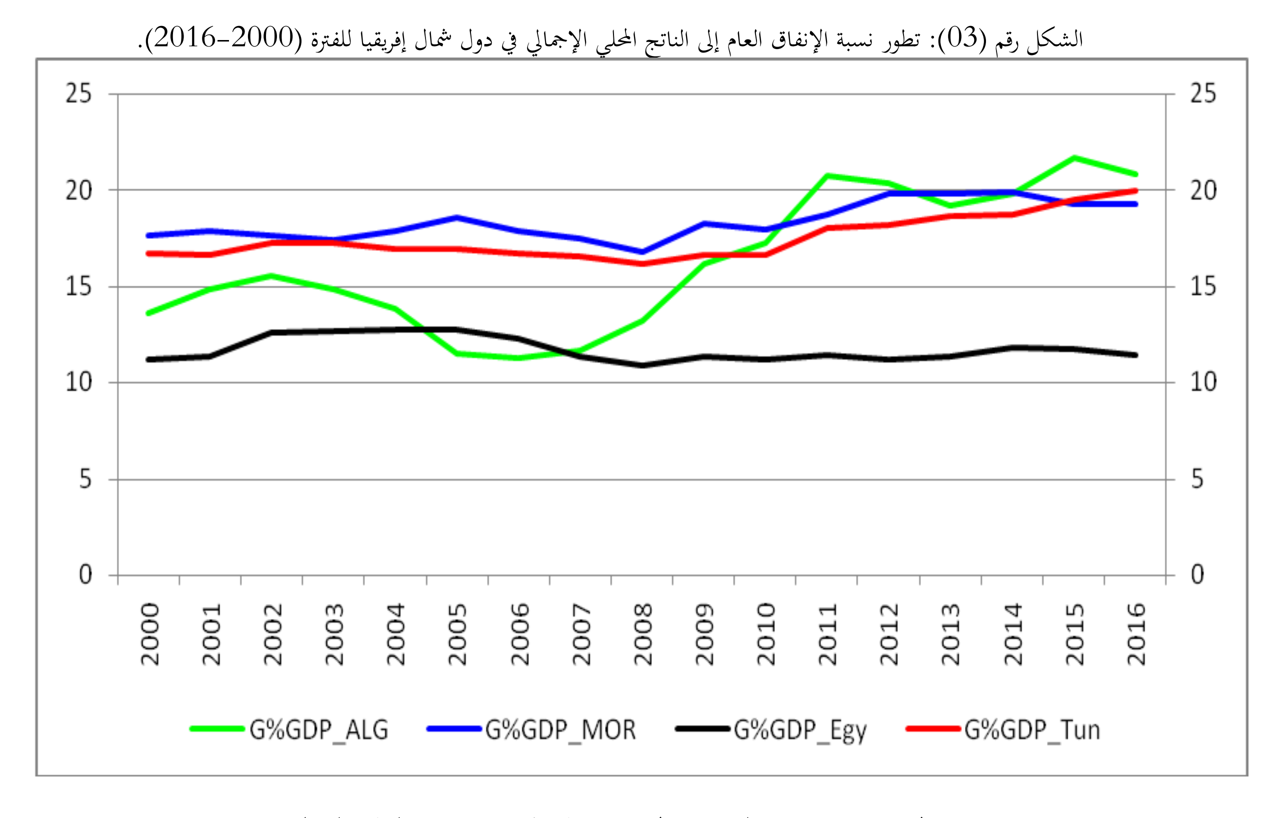
المصدر: مصطفى يوسف كافي، مبادئ العلوم الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص345.

الشكل رقم (02): تطور الإنفاق الحكومي في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2000-2016)



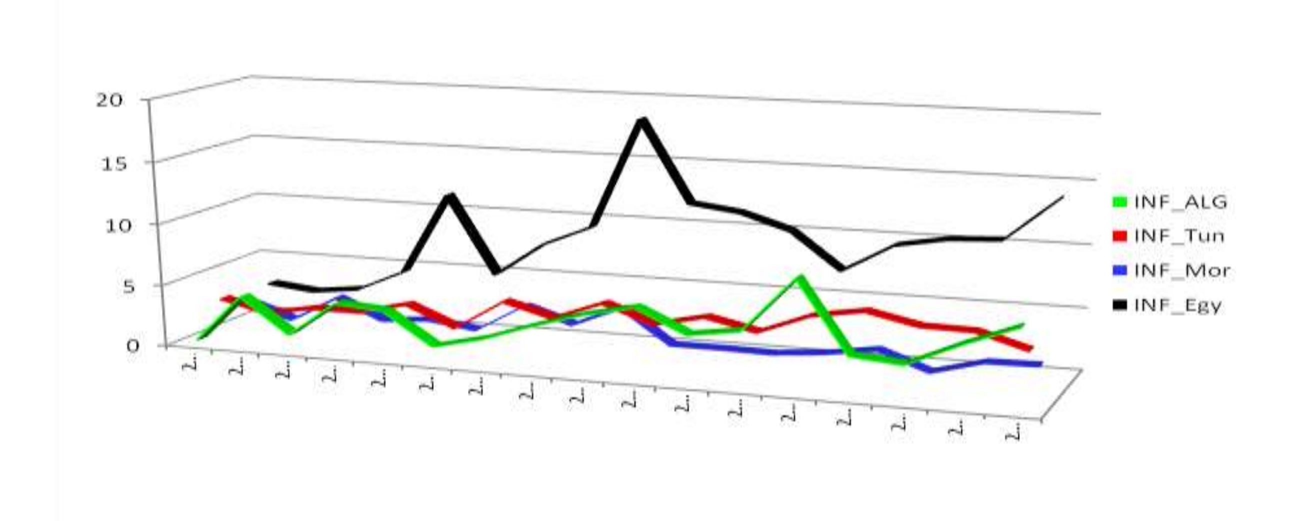
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم (03): تطور نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول شمال إفريقيا للفترة (2000-2016).



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الشكل رقم(04): تقلبات معدلات التضخم في دول شمال إفريقيا خلال الفترة(2000-2016)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي

الجدول رقم(01): تقدير معدل التضخم بدلالة الإنفاق الحكومي

REM		FEM		PRM		النموذج / المتغيرات
Prob	**Coef**	**Prob**	**Coef**	**Prob**	**Coef**	
0.001	0.87	0.001	0.96	0.053	0.32	***LG***
0.002	-8.35	0.002	-9.3	0.10	-2.78	***Constant***
			0.59		0.05	R^2
0.00	10.96					اختبار ***Wald***
	1.61		1.61			***DW***
		0.00	23.27	0.052	3.90	اختبار ***F***
		0.00	28.14	0.00	28.14	اختبار ***F*** لنموذجي ***PRM&FEM***
0.00	140.76			0.00	140.76	اختبار***Breush and Bagan*** لنموذجي ***PRM&REM***
0.334	0.93	0.34	0.88			اختبار ***Hausman*** لنموذجي ***REM&FEM***

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجيتي Stata15.1 وGretl

الجدول رقم(02): التأثيرات العشوائية حسب البلد

البلد	التغير	الثابت
تونس	0.36	-7.99
مصر	0.18	-8.17
الجزائر	-0.18	-8.53
المغرب	-0.36	-8.71

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata15.1

الجدول رقم (03): تقدير نموذج الانحدار التجميعي.

```
. reg Linf Lg

      Source |       SS           df       MS      Number of obs   =        68
-------------+----------------------------------   F(1, 66)        =      3.90
       Model |  .480473565         1  .480473565   Prob > F        =    0.0526
    Residual |  8.13725966        66  .123291813   R-squared       =    0.0558
-------------+----------------------------------   Adj R-squared   =    0.0414
       Total |  8.61773323        67  .128622884   Root MSE        =    .35113

------------------------------------------------------------------------------
        Linf |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          Lg |   .3253273   .1647983     1.97   0.053    -.0037032    .6543577
       _cons |  -2.788881   1.678719    -1.66   0.101    -6.140552    .5627895
------------------------------------------------------------------------------
```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata15.1

الجدول رقم (04): تقدير نموذج التأثيرات الثابتة.

```
Modèle 1: Effets fixes, utilisant les 68 observations
4 unités de coupe transversale incluses
Longueur des séries temporelles = 17
Variable dépendante: Linf

             coefficient   erreur std.   t de Student   p. critique
  ------------------------------------------------------------------
  const       -9,30622      2,86739         -3,246        0,0019     ***
  Lg           0,965335     0,281566         3,428        0,0011     ***

Moy. var. dép.          0,524000   Éc. type var. dép.      0,358640
Somme carrés résidus    3,477683   Éc. type de régression  0,234950
R2 - LSDV               0,596450   R2 intra                0,157239
F(4, 63) - LSDV         23,27866   p. critique (F)         7,62e-12
Log de vraisemblance    4,598988   Critère d'Akaike        0,802024
Critère de Schwarz      11,89956   Hannan-Quinn            5,199208
rho                     0,051186   Durbin-Watson           1,612871

Test conjoint des regresseurs spécifiés -
  Statistique de test: F(1, 63) = 11,7543
  avec p. critique = P(F(1, 63) > 11,7543) = 0,00107511

Test de différence de constante entre groupes -
  Hypothèse nulle : Les groupes ont une ordonnée à l'origine commune
  Statistique de test: F(3, 63) = 28,1369
  avec p. critique = P(F(3, 63) > 28,1369) = 1,15117e-011
```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata15.1

الجدول رقم (05): تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

```
Modèle 2: Effet aléatoires (MCG), utilisant les 68 observations
Using Swamy-Arora as per Baltagi-Chang
4 unités de coupe transversale incluses
Longueur des séries temporelles = 17
Variable dépendante: Linf

             coefficient   erreur std.     z      p. critique
  -----------------------------------------------------------
  const       -8,35506     2,68796      -3,108     0,0019    ***
  Lg           0,871929    0,263379      3,311     0,0009    ***

Moy. var. dép.          0,524000   Éc. type var. dép.     0,358640
Somme carrés résidus    9,493609   Éc. type de régression 0,376425
Log de vraisemblance   -29,54560   Critère d'Akaike       63,09119
Critère de Schwarz      67,53021   Hannan-Quinn           64,85007
rho                     0,051186   Durbin-Watson          1,612871

Variance 'between' = 0,123891
Variance 'within' = 0,0552013
valeur de theta pour le "quasi-demeaning" = 0,840187
corr(y,yhat)^2 = 0,0557541

Test conjoint des regresseurs spécifiés -
  Statistique asymptotique de test : Chi-deux(1) = 10,9597
  avec p. critique = 0,000931136

Test de Breusch-Pagan -
  Hypothèse nulle : Variance de l'erreur individuelle = 0
  Statistique asymptotique de test : Chi-deux(1) = 140,758
  avec p. critique = 1,81739e-032

Test de Hausman -
  Hypothèse nulle : Les estimateurs des MCG sont non biaisés
  Statistique asymptotique de test : Chi-deux(1) = 0,931754
  avec p. critique = 0,334408
```

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Stata15.1

VI- الإحالات والمراجع:

1 – نور الدين بوالكور (2016)، **تحليل وقياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم في الجزائر على المدى الطويل (1970-2015)**، *مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية*(02)،الجزائر: جامعة سكيكدة.

2 – سيماء محسن علاوي(2016)، **المالية في معالجة ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (1996-2011)**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية (48)، العراق: الجامعة العراقية.

3 – رحاب عبد الرحمان الساير بكرين(2015)، **دور الانفاق الحكومي الجاري في التضخم في السودان للفترة(2000-2013)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد التطبيقي، السودان: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

4 - Zuhairah Bukhari and Zarinah yusof(2014), **Macroeconomic effects of fiscal policy in Malaysia: real or inflationary ? Social science**, management and human behaviour(2), Faculty of Economics and Administration, university Malaya Malaysia.
5 - Nguyen, T. D. (2014). **Impact of government spending on inflation in Asian emerging economies evidence from India vietnam, and Indonesia**. *working paper, Australia, Australian national university.*
6 - سلام الشامي(2014)، **تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990–2009)**، مجلة العلوم الاقتصادية (36)، العراق: جامعة كربلاء.

7 - David Oluseun Olayungbo(2013),**government spending and inflation in Nigeria: an asymmetry causality test**, international journal of humanities and management sciences(IJHMS) (04), Nigeria , Obafemi awolowo university.
8- Ndari Surjaningsih, G.A. Diah utari, Budi Trisnanto (2012), **Impact of fiscal policy on the output and inflation, Bulletin of Monetary economics and Banking**, Online: www.pdfs.semanticscholar.org (Visited 01/12/2018).
9 – خديجة الاعسر (2016)، ***اقتصاديات المالية العامة***، القاهرة: دار الكتب المصرية، ص69.
10 – عبد اللاوي محمد ابراهيم (2017)، ***المالية العامة***، الطبعة الاولى، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص97.
11 – يوسف كافي مصطفى(2015)، **مبادئ العلوم الاقتصادية**، الطبعة الاولى، الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ص.341
12 – حسين الوادي محمود (2010)، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص.106
13 – شهاب المجدي(2004)، **اصول لاقتصاد العام: المالية العامة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، ص.195
14 – شهاب المجدي(2004)، **اصول لاقتصاد العام: المالية العامة**، مصر: دار الجامعة الجديدة، ص.179
15 – محمد طاقة، هدى العزاوي (2007)، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الاولى، الاردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع، ص.54
16 – سعيد عبد العزيز عثمان(2011)، **الماليةالعامة**: مدخل تحليلي معاصر، مصر: دار الجامعية الاسكندرية، ص.472
17 – هوشيار معروف(2005)، **تحليل الاقتصاد الكلي**، الاردن: دار صفاء للنشر، ص.197
18 – علي كنعان(2012)، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، لبنان:دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ص.245
19 – علي كنعان(2012)، **النقود والصيرفة والسياسة النقدية**، لبنان:دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ص.245
20 – امينة بن عيسى(2015)، **العلاقة بين النقود الاسعار – دراسة قياسية في الجزائر وتونس والمغرب–**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة تلمسان، ص.ص 240-241
[21] Damodar N. Gojoraty(2003), Basic econometrics, 4th edition, international edition, USA, P651.
[22] Hashmen Pesaran(2015), Time series and Panel data econometrics, oxford university press, UK, P659.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

سارة برحومة، رابح بلعباس (2019)، **أثر الإنفاق الحكومي على التضخم، "دراسة قياسية لدول شمال إفريقيا للفترة 2000–2016"**، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 47-61.